برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تحديد الأهلية:

مقدم الشكوى: سري

فيما يتعلق بمشروع "مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار"

التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القضية رقم SECU0022

التاريخ: 13 فبراير / شباط 2024

معلومات أساسية

رقم القضية	SECU0022
فئة عدم الامتثال	اجتماعي وبيئي
المكان	العراق
تاريخ ورود الشكوى	5 سبتمبر / أيلول 2023
مصدر الشكوى	سري
القائم بتقييم الأهلية	ريتشارد بيسّيل - مسؤول الامتثال الرئيسي
مسؤول الامتثال المعيّن	
محققون آخرون	
قضايا متعلّقة	غير قابل للتطبيق

الإمضاء

تحضير

_____

بول غُدوين – رئيس وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي

موافقة

_____

كريس تايلور – مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

أولًا. ملخص

1. في 5 سبتمبر / أيلول 2023، تلقت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي (SECU) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إحالة من قسم التحقيقات (IS) في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (OAI). تم تقديم الشكوى المحالة إلى قسم التحقيقات في 4 سبتمبر 2023.
صاحب الشكوى مواطن من الموصل، العراق. تتعلق الشكوى بمشروع مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

2. ويدعي صاحب الشكوى أن ثلاثة منازل، بما في ذلك منزله، انهارت جزئياً وأن هذه المنازل كانت تخضع للصيانة من خلال برنامج إعادة التأهيل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل ثلاث سنوات. ويدعي صاحب الشكوى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زود منزلهم بأنابيب بلاستيكية للمياه وأن تسربًا للمياه أثّر على استقرار منزلهم. ووفقًا لصاحب الشكوى، يوجد الآن تجويف كبير تحت الشارع، وهناك خوف من انهيار منازل أخرى في أي وقت.

3. تحدث ممثلون عن وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي مع صاحب الشكوى في 6 سبتمبر 2023. وأوضح صاحب الشكوى أن منزلهم، الذي كان يملكه والده المتوفى، قد تعرض لقصف شديد من قبل الهجمات العسكرية في عام 2017، وأنه لم يتبق سوى 20-30٪ من البلدة صامدًا بعد هذه الهجمات العسكرية. وفقًا لصاحب الشكوى، بدأت أعمال التجديد التي نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2019 وانتهت في أوائل عام 2020. وخلال هذه المكالمة مع صاحب الشكوى، أعرب صاحب الشكوى عن شكه في السبب الدقيق للتجويف، موضحًا أنه قد يكون هناك عدة تفسيرات. وأعرب صاحب الشكوى عن قلقه من أن مشروع إعادة التأهيل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم يقم بتقييم حالة التربة قبل تنفيذ العمل، وأعرب صاحب الشكوى عن اللوم تجاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعدم قيامه بفحص الهيكل بدقة.

4. سجلت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي الشكوى في 7 سبتمبر 2023 وأرسلت بعد ذلك طلبًا للوثائق والمعلومات إلى المكتب القطري في العراق (CO). وأكد المكتب القطري أن منزل صاحب الشكوى تمت خدمته في إطار مشروع مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق.

موقف المكتب القطري هو أن أعمال الإسكان التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2019-2020 في المنطقة لا يبدو أن لها أي روابط مع مسألة تشكيل التجاويف الأخيرة.
حدد المكتب القطري أسبابًا محتملة أخرى لتكوين التجويف، بما في ذلك أعمال البناء التي نفذتها أطراف أخرى، والقضايا المتعلقة بالسلامة الهيكلية التي سبقت مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والطبيعة المحدودة لأعمال إعادة التأهيل التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

5. وأوضح المكتب القطري لوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي أنه تم اختيار المنازل التي تعتبر مستقرة من الناحية الهيكلية وقابلة للإصلاح فقط لإعادة تأهيلها في إطار هذا المشروع وأن هذا التقييم تم على أساس الفحص البصري.

6. رداً على إخطاره بالشكوى، قام المكتب القطري بزيارة منزل صاحب الشكوى وأكد أن المنزل مهجور حالياً لأسباب تتعلق بالسلامة وأن الفحص البصري يشير إلى وجود تجويف كبير أسفل المنزل يمتد إلى الطريق الضيق والمنازل المجاورة الأخرى. وأشار المكتب القطري إلى أن التقييم الأولي يشير إلى أن سبعة منازل مجاورة واجهت أيضًا مشكلات هبوط في سطح الأرض مماثلة وتم إخلاؤها بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة. وأعلم المكتب القطري وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي أنه اتصل بالبلدية وطلب تدخلها بشكل عاجل، وأنه ردًّا على ذلك قامت البلدية بإغلاق الطريق، وباشرت أعمال فحص التربة وقامت بالتواصل مع مديرية الآثار، نظراً للأهمية التاريخية للمنطقة.

7. كما هو منصوصٌ عليه في إرشادات التحقيق الخاصة بوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي[1]، توفّر هذه المذكرة تقييم الوحدة لأهلية الشكوى لقيام الوحدة بتحقيق كامل فيها.

8. قررت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي أن الشكوى مؤهلة لمراجعة الامتثال.

[1] http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/operations1/secu-investigation-guidelines/

ثانيًا. تفاصيل المشروع

9. حُدّد تاريخ بدء مشروع مرفق تمويل الاستقرار (FFS) (معرف جائزة أطلس: 00089459) في مايو / أيار 2015 وتاريخ الانتهاء مخطط له في 31 ديسمبر 2023، وهو مشروع قائم على طريقة التنفيذ المباشر (DIM)[2].

10. يدعم مشروع مرفق تمويل الاستقرار حكومة العراق لتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) من خلال العمل في 31 موقعًا عبر المحافظات الخمس المحررة، وفي تسع قطاعات رئيسية - الكهرباء، والصحة، والمياه، والتعليم، والصرف الصحي، وسبل العيش، والبلديات، والطرق والجسور، والتماسك الاجتماعي. يركز المشروع على إعادة تأهيل البنية التحتية العامة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمعات في المناطق المتضررة من النزاع[3].

11. وفقًا لملف المشروع PRODOC، فإن الناتج 1 في إطار مشروع مرفق تمويل الاستقرار هو دعم الحكومة العراقية في المناطق المحررة حديثًا لمواجهة التحديات المباشرة التي تواجه عودة النازحين داخليًا، بما في ذلك إعادة تأهيل المنازل في المناطق المحررة.

12. أكد المكتب القطري لوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي أنه فيما يتعلق بالشكوى، فإن مشروع الإسكان هذا مشمول في إطار مرفق تمويل الاستقرار، العقد رقم PAM 222-19 لإعادة تأهيل 274 منزلاً في حي النبي جرجيس ورأس الكور في الموصل. تاريخ منح العقد هو 7 أكتوبر / تشرين الأول 2019، وتاريخ الانتهاء هو 4 مارس / آذار 2020. كما أكد المكتب القطري أيضًا أن هذا المشروع ممول من بنك التنمية الألماني لإعادة الإعمار KfW.

13. فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى التي تم الاضطلاع بها في الموصل بالعراق في إطار مشروع مرفق تمويل الاستقرار، أكد المكتب القطري أن العدد الإجمالي للمشاريع في الموصل هو 997 (مكتملة = 982، قيد التنفيذ = 12، تحت العطاءات = 3). تغطي هذه المشاريع قطاعات متعددة وتشمل إعادة تأهيل البنية التحتية، وسبل العيش، والتماسك الاجتماعي، والتدريب.

---

[2] ملف المشروع، ص. 14 (Prodoc p. 14)
[3] https://www.undp.org/iraq/projects/funding-facility-stabilization

ثالثًا. ملخص العملية حتى الآن

14. تفصّل إرشادات التحقيق الخاصة بوحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي عملية الرد على الشكاوى. القسم 8: عملية مراجعة الشكاوى - الأهلية والاختصاصات (الإطار المرجعي) - توجه وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي لتسجيل الشكاوى في غضون خمسة أيام من استلامها إذا لم يتم استبعادها تلقائيًا وفقًا للقسم 1.1 من السياسة الأساس.

15. تلقت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي الشكوى في 5 سبتمبر / أيلول 2023، وسجلت الشكوى في 7 سبتمبر / أيلول 2023 ونشرتها في سجل القضايا الخاص بها على موقع www.undp.org/secu

16. يشير القسم 8.1 - تحديد أهلية الشكوى - إلى أن وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي ستقوم في غضون عشرين يوم عمل بعد تسجيل الشكوى، بتحديد ما إذا كانت الشكوى تستوفي معايير الأهلية المحددة في القسم 8.2.

لكي تكون الشكوى مؤهلة، يجب أن: (1) تتعلق بمشروع أو برنامج يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (2) تثير قضايا فعلية أو محتملة، متعلقة بالامتثال للالتزامات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و (3) تعكس أنه نتيجة لعدم امتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لالتزاماته الاجتماعية والبيئية، قد يتعرض أصحاب الشكوى للأذى أو قد تعرضوا للأذى.

نظرًا للتأخير الخارج عن سيطرة وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي في جمع المعلومات ذات الصلة، لم تتمكن الوحدة من اتخاذ قرار الأهلية بشأن هذه الحالة خلال مدة العشرين يوم عمل المطلوبة.

رابعًا. تحديد الأهلية

17. **المعيار 1: تتعلق (الشكوى) بمشروع أو برنامج يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

تتعلق الشكوى بأضرار لحقت بمنزل تم إعادة تأهيله في إطار مرفق التمويل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروع تحقيق الاستقرار في العراق، مع ادعاء معقول بأن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسبب في تلك الأضرار. وعلى هذا النحو، فإن الشكوى تستوفي المعيار الأول بموجب القسم 8.1.

18. **المعيار 2: تثير (الشكوى) قضايا فعلية أو محتملة متعلقة بالامتثال للالتزامات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.**

مطلوب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان الامتثال لالتزاماته الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك المعايير الاجتماعية والبيئية (SES)، لجميع الأنشطة التي يتم تمويلها من خلال حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تثير الشكوى مشكلات محتملة تتعلق بمستوى العناية الواجبة المطلوبة بموجب المعايير الاجتماعية والبيئية لتحديد وتقييم المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة (بما في ذلك المخاطر التراكمية)، ومتطلبات تحديد واعتماد التدابير لتجنب وتقليل وتخفيف وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية السلبية التأثيرات. وتثير الشكوى قضايا محتملة تتعلق بالتزامات حقوق الإنسان، ولا سيما التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في السكن اللائق. تثير الشكوى أيضًا مشكلات محتملة تتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة التي تتم كجزء من هذا المشروع، بالإضافة إلى مستوى المعلومات المقدمة للمستفيدين من المشروع للتأكد من فهمهم لغرض المشروع وطبيعته وحجمه. وبالتالي، فإن الشكوى تثير قضايا الامتثال للالتزامات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتفي بالمعيار الثاني بموجب القسم 8.1.

19. **المعيار 3: تعكس (الشكوى) أنه نتيجة لعدم امتثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لالتزاماته الاجتماعية والبيئية، قد يتعرض المشتكون للأذى أو قد تعرضوا للضرر.**

تعرّض صاحب الشكوى لأضرار نتيجة الانهيار الجزئي لمنزله. وقد غادر صاحب الشكوى منزله لأسباب تتعلق بالسلامة. كما واجهت المنازل المجاورة أيضًا مشكلات مماثلة من هبوط التربة وتم إجلاء السكان.

في حين أن صاحب الشكوى والمكتب القطري قد تبادلا وجهات نظر مختلفة حول سبب الانهيار، لم يتم إجراء تقييم مستقل للأضرار. ومن غير المعقول إجراء هذا التقييم في مرحلة تحديد الأهلية من إجراءات وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي.

في هذه المرحلة، لا يمكن تحديد سبب الانهيار على وجه اليقين، ويظل هناك احتمال لوجود علاقة سببية معقولة بين مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والضرر.

علاوة على ذلك، حتى مع افتراض أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم تكن سبب الانهيار/الضرر، يظل هناك سؤالان آخران على الأقل، يشيران إلى وجود علاقة سببية محتملة بين أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وما إذا كان من الممكن تجنب الضرر أو التقليل منه:

السؤال الأول: ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قام بالعناية الواجبة الكافية في إطار الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية في تقييم المخاطر المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك المخاطر التراكمية الناجمة عن التطورات الأخرى ذات الصلة؛

والسؤال الثاني: ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ضمن بشكل كاف إتاحة المعلومات المتعلقة بغرض المشروع وطبيعته وحجمه، وأن هناك مشاركة كافية من أصحاب المصلحة طوال العملية.

وبناء على ذلك، عند مراجعة الشكوى والمعلومات المقدمة من المكتب القطري، ظهرت مخاوف بشأن عدم الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية، والضرر التبعي المحتمل، والذي سيحتاج إلى مزيد من الدراسة في التحقيق. وعليه، تم استيفاء المعيار الثالث بموجب القسم 8.1.

20. نظرًا لاستيفاء المعايير الثلاثة جميعها، قررت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي أن الشكوى مؤهلة لمراجعة الامتثال الاجتماعي والبيئي.

خامسًا. الخطوات التالية

21. نظرًا لأنه تمّ تحديد أهلية الشكوى بموجب إجراءات وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي، ستبدأ الوحدة في مراجعة الامتثال من خلال المناقشات مع مقدم الشكوى وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنيين. سيكون الوصف الكامل لخطوات التحقيق متاحًا في اختصاصات التحقيق (الإطار المرجعي للتحقيق)، كما هو منشور على الموقع الإلكتروني للوحدة.